تقرير رسمي يكشف عن ارتفاع مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكد تقرير رسمي أن التحديات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد اليمني على المستوى الكلي خلال الأعوام ٢٠١٠ -٢٠١٥م تتمثل في تواضع أداء الاقتصاد الكلي، إذ تشير البيانات إلى عدم التمكن من تحقيق أهداف النمو المستهدفة في خطتي التنمية الثانية والثالثة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، وللناتج المحلي الحقيقي للقطاعات غير النفطية، مع حدوث تراجع في هذه المعدلات خلال الفترة ٢٠٠٦ -٢٠١٠ م ، الأمر الذي يشير إلى عدم تمكن الخطتين من تحقيق النمو الاقتصادي المرتفع وضمان لاستدامته ،وفي الوقت نفسه من تحقيق معدلات نمو يستفيد منها الفقراء وتخلق فرص عمل جديدة حيث تشير اتجاهات النمو الاقتصادي وتركيبته الهيكلية إلى استمرار هيمنة القطاع النفطي على الاقتصاد اليمني، إذ بلغت مساهمته حوالي ٣٢,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط في المقابل لم يتجاوز متوسط مساهمة القطاع الزراعي ١٢,٤٪ في الناتج المحلي الإجمالي خلال والقطاع الصناعي (بما فيها تكرير النفط) الـ ٧,٨٪. وعلى الرغم من التراجع لقطاع النفط خلال الفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩ م، إلا أن الوضع لن يتغير على أرض الواقع.

وقال التقرير التقييمي لأداء الاقتصاد اليمني انه في ظل الأهمية الكبيرة لقطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن التوقعات بتراجع الإنتاج النفطي ومن ثم حصة الحكومة منه في المدى المتوسط، سيكون لها آثار سلبية كبيرة على معدلات النمو الاقتصادي، وكذلك على الإيرادات النفطية في الموازنة العامة للدولة.

وأضاف رغم التحسن الذي حققته القطاعات غير النفطية في مساهمتها النسبية في هيكل الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة، إلا أن هذا التحسن مازال محدوداً، ويرجع بصورة أساسية إلى تراجع كميات إنتاج النفط الخام. وفي ظل استمرار الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الوطني ، وبالذات استمرار غلبة مساهمة القطاعات التقليدية التي يحكم أدائها عوامل خارجية كالنفط أو طبيعية كالزراعة، فإن هذا يعني استمرار شدة حساسية الاقتصاد المحلي لأية تغيرات طبيعية أو خارجية، وضعف الاستجابة للسياسات الإنمائية في المدى المتوسط.

استدامة

وخلص التقرير إلى أن الاستدامة المالية العامة في الأجلين المنظور والمتوسط لا زالت تشكل أحد التحديات الرئيسية للاقتصاد اليمني، خاصة في ظل المخاوف من تراجع الإيرادات النفطية وضعف نمو الإيرادات غير النفطية، وعدم تمكن الإيرادات المتوقعة من الغاز مستقبلا من تعويض ذلك. ويتضح ذلك بصورة إجمالية من ناحية أولى في استمرار الضعف الهيكلي القائم في الموازنة العامة، فما تحقق من نتائج إيجابية في موقف الموازنة العامة خلال الفترة المدروسة، يرجع بصورة أساسية إلى تزايد الإيرادات النفطية كنتيجة لارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية، إلى جانب العوامل الأخرى مثل استمرار تراجع سعر صرف الريال اليمني، والتصحيحات السعرية للسلع والخدمات العامة التي تتم بين فترة وأخرى، بالإضافة إلى مساهمة الإجراءات الضريبية في زيادة الإيرادات العامة. كما أن هذه النتائج التي تحققت قد جاءت على حساب النفقات الاجتماعية والنفقات الاستثمارية ،ومن ناحية ثانية، فإن الإيرادات العامة ما تزال تعاني من استمرار ضعف البنيان الهيكلي، والمتمثل بصورة أساسية في استمرار اعتمادها الكبير على إيرادات النفط المصدر والمباع محلياً، مع اتسام النظام الضريبي بالجمود النسبي فخلال السنوات الماضية تزايد اعتماد الموازنة العامة على الموارد الخارجية، وبشكل كبير على الإيرادات النفطية التي ارتفعت نسبتها إلى إجمالي الإيرادات العامة من ١٥,١٪ عام ١٩٩٤ إلى حوالي ٦٩٪ عام ٢٠٠١، وتصل هذه النسبة في العام ٢٠٠٩ إلى ٧١,٥٪. فإذا ما أضفنا إلى ذلك نسبة الإيرادات من القروض والمساعدات الخارجية، نجد أن ما يقارب من ثلثي الإيرادات العامة تقريباً يعتمد على مصادر خارجية لا يمكن التحكم فيها، الأمر الذي يجعل الموازنة العامة شديدة الحساسية لأي تقلبات مفاجئة وسريعة جراء حدوث تقلبات في أسعار النفط في السوق الدولية، أو لتراجع إنتاج النفط الخام، كما حدث خلال الفترة الماضية.

اليمن تشارك في المؤتمر المالي والمصرفي العربي بلبنان

■ ،،صنعاء/ سبأ

تشارك الجمهورية اليمنية ممثلة بالبنك اليمني للإنشاء والتعمير في فعاليات المؤتمر المالي والمصرفي العربي السنوي للعام ٢٠١١م الذي سيبدأ أعماله في العاصمة اللبنانية بيروت اليوم ويستمر ثلاثة أيام .

وأوضح مدير عام البنك اليمني للإنشاء والتعمير عبدالناصر نعمان محمد الحاج - رئيس الوفد- لـ"سبأ" أن المؤتمر الذي يعقد برعاية اتحاد المصارف العربية سيناقش عدداً من المواضيع المالية والمصرفية الهادفة إلى تعزيز أواصر التعاون المالي والمصرفي العربي.

وأضاف الحاج انه سيشارك عقب ذلك في أعمال المؤتمر الخاص بمستقبل العالم العربي في ظل التحولات الراهنة والذي سيعقد خلال الفترة ٢٤-٢٥ من نوفمبر الجاري برعاية وحضور دولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني نجيب ميقاتي، والأمين العام لجامعة الدول العربية الدكتور نبيل العربي وبمشاركة البنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي والمجلس العام للبنك والمؤسسات المالية الإسلامية.

ارتفاع إجمالي الائتمان المقدم من البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص بنسبة ١,٦٪

■ ،،خاص/الثورة

ارتفع إجمالي الائتمان المقدم من البنوك التجارية والإسلامية للقطاع الخاص في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١م بنسبة ١,٦٪ عما كان عليه في شهر يوليو ٢٠١١م.

وأوضحت نشرة التطورات المصرفية الصادرة عن البنك المركزي اليمني أن الائتمان ارتفع إلى ٤٠٨,٤ مليار ريال مقابل ٤٠٢,١ مليار ريال خلال نفس الفترة .

يذكر أن الائتمان المحلي شهد نمواً سنوياً متوسطاً خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م بلغ ١٧,٣٪ ، إلا أن أهميته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد (٧٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٦- ٢٠١٠م .

دورة تدريبية في مجال صناعة العطور والبخور بإب

■ ،،إب/ سبأ

بدأت أمس بمحافظة إب دورة تدريبية في مجال صناعة العطور والبخور التي نظمتها مبادرون لسماء الوطن للتنمية الاجتماعية بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للتطوير والتدريب بمشاركة ٣٥ متدربا ومتدربة.

وتهدف الدورة التي تستمر على مدى عشرة أيام إلى رفد المتدربين بمهارات طرق صناعة العطور والبخور بأقل التكاليف وطرق الاتجار بها لتأمين عائد جيد لذوي الدخل المحدود.

وفي افتتاح الدورة أكد وكيل المحافظة علي محمد الزنم أهمية الدورة في فتح المجال أمام الشباب لإكسابهم مهنة تساعدهم على زيادة الدخل وبما يضمن لهم حياة كريمة .

من جانبه استعرض مدرب الدورة حافظ المقدم محاور وأهداف الدورة وأهميتها بالنسبة لشريحة ذوي الدخل المحدود.

تحذيرات من خطورة استمرار انعدام الديزل على الإنتاج الزراعي في فصل الشتاء

■ ،،كتب /أحمد حسن

توقعت مصادر زراعية تراجع الإنتاج الزراعي للفواكه في بلادنا لهذا العام بنسبة تزيد عن ٢٠٪ جراء الضغوطات التي تعرض لها اثناء موسم عمليات الري إثر انعدام الديزل من جهة في المحافظات الزراعية وارتفاع أسعاره من جهة أخرى فيما حذرت هذه المصادر من خطورة الاستمرار في انعدام الديزل خصوصا في هذه الأيام والتي تعد بداية الموسم الزراعي الشتوي في اليمن وبالذات على الخ

ضروات والحبوب .

وكانت إنتاجية بلادنا من الفواكه بمختلف أنواعها قد ارتفعت خلال ٢٠١٠م إلى أكثر من مليون و ٣٦ ألفاً و ٨٦٢ طناً، في مؤشر هو الأعلى مقارنة بالسنوات الأخيرة، مسجلة زيادة قدرها ٤٨ ألفاً و١٨٣ طناً وبمعدل نمو بلغت نسبته ٤,٨ ٪.

وطبقا لبيانات إحصائية أصدرتها الإدارة العامة للإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري فإن مساحة زراعة الفاكهة في اليمن والتي تشمل (العنب، النخيل، الموز، عنب الفلفل، المانجو، البرقوق، البرتقال،الليمون، الخوخ، السفرجل، الرمان، التين، التفاح، الجوافة، اللوز) بلغت العام الماضي ٩٤ ألفاً و٤٩ هكتاراً مقارنة بـ ٨٥ ألفاً و٣٣٠ هكتاراً في العام ٢٠٠٦م.

وأشارت البيانات إلى أن ثمار المانجو تصدرت قائمة الفواكه من حيث الإنتاجية في العام الماضي بكمية ٤٠٠ ألفاً و٩٧٨ طناً، تلتها ثمار العنب بكمية ١٦٦ ألفاً و ٢٧٨ طناً ، ثم الموز بكمية ١٣٣ ألفاً و٣٥٢ طناً والبرتقال بكمية ١٢٠ ألفاً و٧٢٢ طناً .

ووفقا للبيانات فإن محافظة الحديدة احتلت المرتبة الأولى ضمن المحافظات إنتاجاً لثمار الفاكهة المختلفة بإجمالي إنتاجية بلغت ٢٨٨ ألفاً و٥٢ طناً، تلتها محافظة حجة في الترتيب الثاني بكمية ١٨٦ ألفاً و٥٧٧ طناً، ثم محافظة صنعاء بإنتاج كمية ١٦٠ ألفاً و٢٩٠ طناً .

وفيما اعتبرت وزارة الزراعة والري ارتفاع إنتاجية اليمن من محاصيل الفاكهة العام الماضي مؤشراً إيجابيا للتدخلات من قبل الوزارة من خلال تنفيذ العديد من الأنشطة والبرامج في هذا الجانب

قال خبراء زراعة إن الإنتاج الزراعي هذا العام تضرر بشدة جراء نقص إمدادات الديزل اللازمة لعمليات الري خصوصا في موسم الربيع والخريف واللذان يحتاجان بشدة لهذه الإمدادات.

وأضاف الخبراء أن موسم الصيف هذا العام والذي اتسم بأمطار غزيرة عوض الكثير من المزارعين الخسائر التي تكبدوها سابقا خصوصا في انتاج الخضروات لكن نقص الديزل في الشهور اللاحقة كبدهم خسائر فادحة حيث اتلف عليهم المئات من الحقول جراء العطش مما حدا بأسعار الكثيرمن المنتجات للارتفاع وبالذات الطماطم والبطاطس والفلفل والجزر والخيار والبقوليات.

ارتفاع إجمالي الاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية في أغسطس ٢٠١١م بمبلغ ١,٦ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

ارتفع إجمالي الاحتياطيات للبنوك التجارية والإسلامية في نهاية شهر أغسطس ٢٠١١م بمبلغ ١,٦ مليار ريال وبنسبة ٠,٩ ٪ .

وأوضح تقرير رسمي أن احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية ارتفعت إلى ١٨٤,٤ مليار ريال في أغسطس ٢٠١١م وذلك من ١٨٢,٨ مليار ريال في شهر يوليو ٢٠١١م .

الجدير بالذكر أن احتياطيات البنوك التجارية والإسلامية كانت في عام ٢٠١٠م ٢٧٥ مليارا و٥٢٢ مليون ريال مقابل ٢٣٢ مليارا و٩٠١ مليون ريال في عام ٢٠٠٩م .

٢٤٪ من المنشآت التصديرية اليمنية ذات أداء مرتفع

■ ،،خاص/الثورة

كشفت دراسة أن المنشآت التصديرية اليمنية ذات الأداء المرتفع تصل نسبتها إلى ٢٤٪ من إجمالي المنشآت التي بحثتها الدراسة والبالغة ٢٦٣ منشأة .

وبينت الدراسة التي أعدها الدكتور عبدالله السنفي أن ٣٦٪ من المنشآت التصديرية أداؤها متوسط ، وأن ٣٩٪ من المنشآت أداؤها منخفض .

وذكرت أن المنشآت التصديرية اليمنية التي خبرتها التصديرية أقل من ٥ سنوات ذات أداء تصديري منخفض ، وأن المنشآت التي تزيد خبرتها التصديرية عن ٢٠ سنة هي ذات أداء تصديري مرتفع ، بينما المنشآت التي خبرتها التصديرية مابين ١٠و١٥ سنة ذات أداء متوسط .

وأوضحت الدراسة وجود تفاوت نسبي في معدل الأداء التصديري للمنشآت التصديرية المشمولة في الدراسة فأعلى نسبة من المنشآت ذات الأداء التصديري المرتفع تقع ضمن كل المنشآت السمكية والمنشآت الاستخراجية ،تليها المنشآت الزراعية ،أما أعلى نسبة من المنشآت التصديرية ذات المعدل التصديري المنخفض فهي المنشآت الزراعية تليها المنشآت السمكية، فالمنشآت الصناعية ، أما المنشآت ذات الأداء التصديري المتوسط فهي المنشآت الاستخراجية تليها المنشآت الحرفية فالمنشآت الصناعية ،وهذا الأداء المتفاوت للمنشآت التصديرية اليمنية يعود إلى أسباب مختلفة فقد يعود إلى زيادة الطلب الخارجي على بعض المنتجات دون الأخرى ،أو إلى ارتفاع المنافسة في الأسواق الخارجية ،أو إلى عدم كفاءة الأداء التصديري للمنشآت التصديرية نفسها .

وأظهرت أن معدل الأداء التصديري المرتفع مرتبط بالمنشآت التصديرية التي يعمل بها (٥٠) عاملا فأكثر ويقل ذلك كلما قل عدد العاملين ،حيث أن أعلى نسبة بين المنشآت ذات المعدل التصديري المرتفع تقع ضمن الفئة التي يزيد عدد العاملين فيها عن (٥٠) عاملاً (٤٤٪) بينما أعلى نسبة من المنشآت ذات المعدل التصديري المنخفض كانت ضمن الفئة التي يكون عدد العاملين فيها مابين ١١و٢٠ سنة (٥٣٪) الأمر الذي يعني أن عدد العاملين في المنشآت التصديرية له تأثير كبير على معدل أدائها التصديري .كما تبين الدراسة أنه ضمن فئة الأداء التصديري المنخفض يلاحظ أنه كلما زاد عدد العاملين قل عدد المنشآت التصديرية التي تتسم بضعف أدائها التصديري .أما ضمن الأداء التصديري المتوسط فيتركز عدد المنشآت التصديرية في إطار عدد متوسط من العاملين ،وبالنسبة لفئة الأداء التصديري المرتفع تبين أن عدد المنشآت التصديرية يزداد بزيادة عدد العاملين بشكل عام .

وأشارت الدراسة إلى أن هناك علاقة واضحة بين حجم رأس مال المنشآت التصديرية اليمنية موضوع الدراسة ،ومعدل أدائها التصديري ،حيث يلاحظ أن أعلى نسبة من المنشآت التي يقل رأس مالها عن ٥٠ مليون ريال تقع ضمن المنشآت ذات الأداء التصديري المنخفض (٤٥٪) في حين أن النسبة الكبيرة من المنشآت ذات الأداء التصديري المرتفع (٦٠٪) تقع ضمن المنشآت التي يزيد حجم رأس مالها عن ٢٠٠ مليون ريال . كما يلاحظ أن عدد المنشآت ذات الأداء التصديري المنخفض والمتوسط يتناقص كلما زاد حجم رأس المال ،الأمر الذي يعني أن العمل في مجال التصدير يحتاج إلى رأس مال عال.

كما بينت أن ٦٠,٤٦٪ من المنشآت التصديرية اليمنية هي من المنشآت التي يزيد رأس مالها عن ١٥٠ مليون ريال وأن أكثر من ٨٥٪ من المنشآت التصديرية اليمنية يقل رأس مالها عن ٥٠ مليون ريال ،وأن ٣٠و٣٦٪ من المنشآت التي يتراوح رأس مالها مابين ٥٠ و٢٠٠ مليون ريال هي ذات أداء تصديري متوسط .

وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة بين السياسات التصديرية المتبعة من قبل المنشآت التصديرية اليمنية ومعدل أدائها التصديري ، حيث أن أعلى نسبة من المنشآت ذات الأداء التصديري المرتفع تقع ضمن المنشآت التي تتبع سياسة التوسع في عدد الأسواق الدولية التي لا يقل عددها عن ١٥ سوقا ، بينما نجد أن أعلى نسبة من المنشآت التصديرية ذات الأداء المنخفض هي المنشآت التي تصدر إلى أقل من ٥ أسواق في حين أن المنشآت ذات الأداء التصديري المتوسط هي المنشآت التي تصدر إلى أسواق مابين ٥ و١٥سوقا.

وذكرت أن أكثر من ٧٠٪ من المنشآت التصديرية اليمنية نادراً أو أحياناً ما تعتمد على مصادر المعلومات عن الأسواق الخارجية وأن ١٩٪ منها فقط غالباً ما تعتمد على مصادر المعلومات عن الأسواق الخارجية وأن ١٠٪ من تلك المنشآت دائما ما تعتمد على مصادر المعلومات عن الأسواق الخارجية .

التركيز على التجديد المستمر ومتابعة أحدث المعلومات

مركز التدريب البترولي والمعدني يدشن برنامجه الجديد لعام ٢٠١١م

■ كتب/يحيى محمد العلفي

دشن مركز التدريب البترولي والمعدني التابع لوزارة النفط والمعادن السبت الماضي فعاليات برنامجه التدريبي الجديد لهذا العام ٢٠١١م في جميع التخصصات المعتمدة في مناهج التدريب والتأهيل من قبل مجلس إدارة المركز باستقبال عدد من المتدربين الملتحقين للدراسة من مختلف قطاعات النفط والمعادن والمؤسسات والشركات والهيئات التابعة للوزارة.

وقال المهندس عبدالرحمن عبدالله صبر مدير عام مركز التدريب البترولي والمعدني لـ«الثورة» أنه استشعاراً بأهمية الدور الذي يقوم به المركز من خلال تدريب وتأهيل موظفي كافة القطاعات التابعة لوزارة النفط والمعادن في كافة الجوانب الفنية والتقنية والمالية والإدارية فإن التركيز ينبني في هذه المرحلة على تغطية الاحتياجات المطلوبة والتجديد المستمر ومتابعة المتغيرات والتطورات في عالم تكنولوجيا النفط والمعادن وتقديمها للمتدربين بشكل مهني وعلمي يواكب تحولات العصر المرجوة.

مشيراً إلى أن برامج التدريب الجديدة للمركز تشمل التحديث والتحول التدريجي لبرامج المركز التقليدية إلى البرامج الفنية والتقنية وبما نسبته ٥٩٪ عام ٢٠١٠م وبما يفوق هذه النسبة هذا العام والأعوام القادمة.

وأوضح المهندس صبر أنه بالإضافة إلى بناء خطة موحدة للتدريب فإنه تم إدخال البرامج المتخصصة في اللغة الانجليزية وبرامج الحاسوب الآلي المعتمدة على المعايير الدولية كدبلوم كامبردج البريطانية، فيما تم تزويد المركز بالوسائل الحديثة في التدريب من خلال تجديد معامل المركز وقاعاته التدريبية وكذا إقامة البرامج المكثفة لمدراء العموم ولجان التشغيل.. منوهاً إلى أنه تم مؤخراً افتتاح فروع للمركز في كل من: مارب، شبوة، عدن، المكلا وتفعيل بروتوكولات التعاون مع بعض الدول الشقيقة والصديقة في تنفيذ البرامج وتبادل الخبرات والتجارب والاستفادة من الإمكانيات والمعلومات المتاحة.

وأضاف المهندس صبر أن إجمالي المتدربين في الدورات الداخلية بالمركز لعام ٢٠١٠م بلغ ١٢٠٧ متدربين ومتدربات تصدر ديوان عام الوزارة ومكاتبها الرقم القياسي لعدد ٥٨٦ فرداً تلتها الشركة اليمنية للغاز وفروعها ٢٩٦ فرداً ثم الشركة اليمنية لتوزيع المنتجات النفطية وفروعها ١١٤ شخصاً بينما توزع باقي المتدربين على سائر الهيئات والمؤسسات والشركات النفطية والمعدنية وجهات أخرى ذات علاقة بجوانب التدريب النفطي والمعدني.. لافتاً إلى أن إجمالي عدد الدارسين في برنامج الدبلوم العالي والماجستير لعام ٢٠١٠م بلغ ٨٦ دارسا من ديوان عام وزارة النفط والمعادن ومكاتبها والهيئات والمؤسسات والشركات التابعة لها.

٩٠٣,٢ مليار ريال قيمة الواردات اليمنية من مختلف السلع عبر ميناء عدن في ٢٠١٠م

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي قيمة الواردات اليمن من مختلف السلع عبر ميناء عدن خلال العام الماضي ٩٠٣ مليارات و٢٨٩ مليونا و٦٠٥ آلاف ريال ، مقابل حوالي ٨٣٧ ملياراً و٧٧٨ مليوناً و٦١١ ألف ريال في ٢٠٠٩م مسجلة زيادة قدرها ٦٥ مليارا و٥١٠ ملايين و٩٩٤ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي وصل إلى نحو ٧,٨٪ سنويا .

وأوضحت بيانات حديثة صادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء حصلت عليها "الثورة" أن ميناء البريقة احتل المرتبة الأولى وذلك بقيمة واردات للاستهلاك المحلي بلغت ٣٩٩ مليارا و١٨٠ مليوناً و٨٣٠ ألف في ٢٠١٠م مقابل ٣٧١ ملياراً و٧١٣ مليوناً و٩٤ ألف ريال في العام ٢٠٠٩م مسجلة زيادة في قيمة الواردات عبر هذا الميناء بلغت ٢٧مليارا و٤٦٧ مليونا و٧٣٦ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٧,٣٪ .

فيما جاء ميناء عدن في المركز الثاني وذلك بقيمة واردات للسوق المحلي العام الماضي تجاوزت٢٦٥ مليارا و٧٨٦ مليونا و٩٠١ آلاف ريال مقابل ٢٤٣ ملياراً و٢١٦ مليوناً و٩٢٠ ألف ريال في العام السابق ، وبزيادة قدرها ٢٢ مليارا و٥٦٩ مليونا و٩٨١ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٩,٢٪ . وجاء أخيرا ميناء المنطقة الحرة بقيمة واردات بلغت٢٣٨ مليارا و٣٢١ مليونا و٨٧٤ ألف ريال في العام ٢٠١٠م مقابل ٢٢٢ ملياراً و٨٤٨ مليوناً و٥٩٧ ألف ريال العام ٢٠٠٩م ، ، مسجلا زيادة وصلت إلى ١٥ مليارا و٤٧٣ مليونا و٢٧٧ ألف ريال وبمعدل نمو سنوي ٦,٩٪ .